ASAM
STRATEJIK ARAŞTIRMALAR
STRATEGIC STUDIES

تقدير موقف
مايو 2026

القضيــة الفلســطينية في ســياق التحــولات الجيو-اقتصاديــة الإقليميــة

إعـــداد
وحدة البحوث و الدراسات

www.asamcenter.com
info@asamcenter.com
ASAMCENTER

ASAM
STRATEJIK ARAŞTIRMALAR
STRATEGIC STUDIES

ASAM للدراســـات الاستراتيجية مركز بــحثي وفكري فاعل تأســس منذ عام 2015م، بصفته مؤسســة مســتقلة تعنى بتطويــر المعرفة ودعم صناعة القــرار في المنطقة العربية.

www.asamcenter.com

تقدير موقف

القضية الفلسطينية في سياق التحولات الجيو-اقتصادية الإقليمية

الملخص التنفيذي

لم تعد القضية الفلسطينية ملفاً سياسياً أو إنسانياً معزولاً، بل أصبحت عقدة مركزية داخل تحولات جيو-اقتصادية أوسع: الممرات التجارية، أمن البحر الأحمر، مشاريع الربط الآسيوي-الأوروبي، التطبيع، أمن الطاقة، وإعادة تشكيل مكانة الخليج في النظام الإقليمي. وقد أعادت حرب غزة وما تلاها من دمار غير مسبوق القضية الفلسطينية إلى قلب معادلات الشرعية والاستقرار الإقليمي، بعدما كانت بعض مسارات التطبيع تسعى إلى تجاوزها.

تقديرات إعادة إعمار غزة الأخيرة تشير إلى حاجة تقارب 71.4 مليار دولار خلال عقد، وفق تقييم مشترك للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي، مع حاجة عاجلة بعشرات المليارات في المرحلة الأولى، ما يحوّل غزة من ملف إغاثي إلى ملف استثماري/سيادي/أمني شديد الحساسية.

وصف التحول الاستراتيجي

يتمثل التحول الاستراتيجي الأبرز في أن القضية الفلسطينية لم تعد تُقرأ فقط باعتبارها قضية احتلال أو نزاعاً سياسياً طويل الأمد، بل أصبحت عاملاً بنيوياً يؤثر في أمن الاقتصاد الإقليمي، وفي قدرة المنطقة على بناء ممرات تجارية مستقرة، وجذب الاستثمارات، وتطبيع العلاقات، وضمان أمن الطاقة وسلاسل الإمداد.

بمعنى أوضح: كانت بعض المقاربات الإقليمية والدولية خلال السنوات الماضية تميل إلى الاعتقاد بأن بالإمكان بناء شرق أوسط اقتصادي جديد عبر التطبيع، والاستثمارات، والموانئ، والسكك الحديدية، ومشاريع الربط، مع إبقاء القضية الفلسطينية في الهامش أو إدارتها كملف إنساني وأمني. لكن حرب غزة وما تبعها من ارتدادات إقليمية أثبتت أن هذا التصور غير واقعي؛ لأن تجاهل جوهر الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي يجعل أي مشروع اقتصادي إقليمي عرضة للاهتزاز.

1. من "السلام مقابل الأرض" إلى "التطبيع مقابل الاقتصاد". في السابق كان المنطق السياسي المركزي يقوم على معادلة: السلام مقابل الأرض، أي أن الاعتراف والتطبيع يرتبطان بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية أو الوصول إلى تسوية عادلة.

لكن في السنوات الأخيرة برز منطق آخر: التطبيع مقابل المصالح الاقتصادية والأمنية. أي أن بعض الدول يمكن أن تذهب نحو علاقات مع إسرائيل بدافع التكنولوجيا، الأمن، التجارة، الاستثمار، ومواجهة التهديدات الإقليمية، من دون أن يكون الحل الفلسطيني شرطاً مباشراً.

هـذا التحـول أضعـف مركزيـة القضيـة الفلسـطينية مؤقتـاً، لكنـه لـم يُنهِهـا. بـل إن الأحـداث الأخيرة أعـادت إثبـات أن تجـاوز فلسـطين لا يلغيهـا، وإنمـا يحوّلهـا إلى عامـل انفجـار مؤجـل.

2. منطـق جديـد: لا اقتصـاد مسـتقراً فـوق صراع مفتـوح. الـدرس الأهـم اليـوم هـو أن مشـاريع الاقتصـاد الإقليمـي لا يمكـن أن تنجـح فـوق أرض سياسـية ملتهبـة. فالممـرات التجاريـة تحتـاج إلى اسـتقرار، والمـوانئ تحتـاج إلى أمـن، والاسـتثمارات تحتـاج إلى توقعـات طويلـة المـدى، والطاقـة تحتـاج إلى خطـوط نقـل آمنـة. لكـن اسـتمرار الحـرب، والاحـتلال، والاسـتيطان، وانسـداد الأفـق السـياسي، يجعـل المنطقـة كلهـا معرضـة لثلاثـة أنـواع مـن المخاطـر:

- **مخاطر أمنية:** مثل توسع المواجهة إلى البحر الأحمر، لبنان، العراق، سوريا، أو الخليج.
- **مخاطـر سياسـية:** مثـل تصاعـد الغضـب الشـعبي ضـد مسـارات التطبيـع أو ضـد الحكومـات الداعمـة لإسرائيل.
- **مخاطـر اقتصاديـة:** مثـل ارتفـاع كلفـة الشـحن، تراجـع الاسـتثمار، تعطـل المـوانئ، وزيـادة المخاطـر على مشـاريع الربـط.

وهنـا يصبـح حـل القضيـة الفلسـطينية ليـس مطلبـاً أخلاقيـاً فقـط، بـل شرطـاً عمليـاً لاسـتقرار الاقتصـاد الإقليمـي.

3. الممـرات التجاريـة أصبحـت مرتبطـة بفلسـطين. مشـاريع مثـل الممـر الهنـدي-الشرق أوسـطي-الأوروبي لا تقـوم فقـط على خرائـط وسـكك حديـد ومـوانئ. هـي تحتـاج إلى شرعيـة سياسـية وبيئـة آمنـة. فـإذا كانـت إسرائيـل جـزءاً محوريـاً في هـذا النـوع مـن المشـاريع، فـإن اسـتمرار الحـرب على الفلسـطينيين يجعـل دمجهـا في شـبكة إقليميـة كبرى أمـراً سياسـياً مكلفـاً.

فـأي مشروع يمـر عبر إسرائيـل أو يمنحهـا موقعـاً اقتصاديـاً مركزيـاً سيواجه أسـئلة حساسـة: هـل يمكـن مكافـأة إسرائيـل اقتصاديـاً بينمـا تسـتمر الحـرب والاحـتلال؟ هـل تقبـل الشـعوب العربيـة والإسلاميـة بممـرات اقتصاديـة تتجـاوز الـدم الفلسـطيني؟ هـل تسـتطيع الحكومـات الـمضي في هـذه المشـاريع دون ثمـن داخلي أو إقليمـي؟ هـل يمكـن للمسـتثمرين المخاطـرة في بيئـة قابلـة للاشـتعال عنـد كل جولـة تصعيـد؟

لذلـك تحولـت فلسـطين مـن ملـف منفصـل عـن الاقتصـاد إلى عامـل مؤثـر في قبـول أو تعطيـل خرائـط الاقتصـاد الجديـدة.

4. البحـر الأحمـر نمـوذج واضـح لهـذا التحـول. أزمـة البحـر الأحمـر أظهـرت أن الحـرب في غـزة يمكـن أن تنتقـل مـن جغرافيـا محـدودة إلى تـأثير عالمـي. فـحين تتعـرض الملاحـة للتهديـد، لا تتأثـر إسرائيـل وحدهـا، بـل تتأثـر التجـارة العالميـة، شركات الشـحن، أسـعار التـأمين، سلاسـل الإمـداد،

وأسواق الطاقة.

وهنا يظهر المعنى الجيو-اقتصادي للقضية الفلسطينية: لم تعد غزة مجرد ساحة حرب محلية، بل أصبحت سبباً في إعادة حسابات الملاحة الدولية من باب المندب إلى قناة السويس، ومن الخليج إلى أوروبا. بالتالي كلما طال الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي دون تسوية، زادت قدرة أطراف إقليمية على توظيفه لتهديد الممرات أو الضغط على القوى الدولية.

5. التطبيع لم يعد ممكناً كمسار منفصل عن فلسطين. قبل حرب غزة، كان هناك تصور بأن قطار التطبيع قد يتقدم بمعزل عن المسار الفلسطيني. لكن بعد الحرب، ارتفعت كلفة هذا المسار. فالدول التي تفكر في التطبيع، خصوصاً الدول ذات الثقل الديني والسياسي، لم تعد تستطيع تجاهل الرأي العام أو تجاوز الشرط الفلسطيني. وهنا برزت معادلة جديدة: لا تطبيع استراتيجياً كبيراً بلا ثمن سياسي للفلسطينيين.

أي أن أي اندماج إقليمي لإسرائيل يحتاج إلى غطاء فلسطيني أو عربي أو دولي، وهذا الغطاء لن يكون متاحاً دون وقف الحرب، ومنع التهجير، وفتح أفق حقيقي للدولة الفلسطينية.

6. التحول في معنى القضية الفلسطينية. القضية الفلسطينية انتقلت من كونها "قضية تضامن" إلى كونها "قضية استقرار". وهذا تحول مهم جداً في خطاب صانع القرار. فبدلاً من القول: يجب دعم فلسطين لأنها قضية عادلة فقط، يمكن القول أيضاً: لا يمكن حماية الممرات، ولا إنجاح مشاريع التنمية، ولا استقرار التطبيع، ولا جذب الاستثمار، ولا بناء أمن إقليمي مستدام، ما لم تُحل القضية الفلسطينية أو تُدار وفق مسار سياسي موثوق.

هذا لا يلغي البعد الأخلاقي والحقوقي، لكنه يضيف إليه بعداً استراتيجياً عملياً يفهمه صانع القرار بلغة المصالح.

السياق الجيو-اقتصادي الإقليمي

تتحرك المنطقة اليوم داخل أربع دوائر كبرى:

1. **دائرة الممرات التجارية:** مشروع الممر الهندي-الشرق أوسطي-الأوروبي IMEC يعتمد عملياً على بيئة مستقرة تربط الهند بالخليج ثم إسرائيل وأوروبا. لكن حرب غزة جعلت إدماج إسرائيل في شبكة ربط إقليمي كبرى مسألة سياسية مكلفة، لا تقنية فقط.

2. **دائرة البحر الأحمر وباب المندب.** أثبتت أزمة البحر الأحمر أن القضية الفلسطينية قادرة على التحول من قضية تضامن سياسي إلى عامل ضغط على التجارة العالمية. استمرار اضطراب البحر الأحمر وسلوك شركات الشحن الحذر أظهرا أن أمن الممرات لا ينفصل عن أزمات الشرعية والصراع في المنطقة.

3. **دائرة التطبيع والتحالفات.** لم يعد التطبيع العربي-الإسرائيلي مساراً خطياً. فحرب غزة رفعت كلفة التجاوز السياسي للفلسطينيين، ودفعت دولاً غربية كبرى إلى الاعتراف بدولة فلسطين في 2025، منها بريطانيا وكندا وأستراليا وفرنسا، في تحول رمزي وسياسي مهم، وإن ظل محدود الأثر دون آليات تنفيذية.

4. **دائرة إعادة الإعمار والتمويل.** إعادة إعمار غزة ستتحول إلى اختبار سياسي كبير: من يدير المال؟ من يحكم غزة؟ هل تكون الإعمار بوابة لتجديد السلطة الفلسطينية أم مدخلاً لترتيبات دولية تتجاوز الإرادة الفلسطينية؟ هنا يتقاطع الاقتصاد مع السيادة والتمثيل السياسي.

الفاعلون الرئيسيون ومصالحهم

إسرائيل: تسعى إلى الحفاظ على التفوق الأمني ومنع نشوء كيان فلسطيني كامل السيادة، مع محاولة الاستفادة من مشاريع الربط الإقليمي. لكنها تواجه معضلة: استمرار الاحتلال والحرب يقوّض قبولها كعقدة مستقرة في الممرات الاقتصادية.

الفلسطينيون: يحتاجون إلى تحويل التعاطف الدولي والاعترافات السياسية إلى مكاسب مؤسسية، وحدة تمثيلية، إصلاح الحكم، خطة إعمار وطنية، وربط إعادة الإعمار بحق تقرير المصير لا بمجرد إدارة إنسانية للأزمة.

السعودية ودول الخليج: تريد استقراراً إقليمياً يسمح بتنويع الاقتصاد وحماية سلاسل الإمداد. لكنها تدرك أن القفز فوق فلسطين يهدد الشرعية الداخلية والإقليمية ويمنح خصومها أدوات تعبئة سياسية.

مصر والأردن: الأكثر حساسية تجاه التهجير، أمن الحدود، ومستقبل غزة والضفة. أي ترتيبات اقتصادية لا تراعي أمنهما ودورهما ستبقى ناقصة.

الولايات المتحدة وأوروبا: تسعيان إلى استقرار الممرات وتقليل النفوذ الصيني والإيراني، لكنهما تواجهان فجوة بين خطاب حل الدولتين وواقع السياسات على الأرض.

إيران ومحور الممانعة: يوظفان القضية الفلسطينية كورقة شرعية وضغط إقليمي، خصوصاً عبر البحر الأحمر وجبهات الإسناد، بما يعزز حضورهم السياسي حتى مع ارتفاع كلفة التصعيد.

ديناميات القوة والضعف

القوة الفلسطينية اليوم ليست عسكرية أو اقتصادية بقدر ما هي قوة تعطيل أخلاقي وسياسي وجيو-اقتصادي. فالقضية قادرة على إرباك مشاريع كبرى، لكنها لا تملك وحدها أدوات تحويل هذا التعطيل إلى مكسب سياسي نهائي.

أما نقطة الضعف الكبرى فهي غياب مركز قرار فلسطيني موحد قادر على إدارة ثلاثة ملفات متزامنة: وقف الحرب، إعادة الإعمار، واستعادة المسار السياسي. دون ذلك، قد تُدار القضية كملف إنساني لا كقضية تحرر وطني.

السيناريوهات المحتملة

السيناريو الأول: تسوية اقتصادية بلا دولة.

يتم دفع مسار إعادة إعمار غزة وتحسين الأوضاع المعيشية دون أفق سياسي حقيقي. هذا السيناريو يخفف الانفجار مؤقتاً، لكنه يؤسس لدورات صراع جديدة.

السيناريو الثاني: ربط الإعمار بمسار سياسي جاد.

يتم تشكيل إطار عربي–دولي لإعمار غزة، مع إصلاح السلطة الفلسطينية، ووقف التوسع الاستيطاني، وفتح أفق فعلي للدولة الفلسطينية. هذا هو السيناريو الأفضل، لكنه يحتاج ضغطاً أمريكياً وأوروبياً وعربياً متزامناً.

السيناريو الثالث: انفجار إقليمي ممتد.

يفشل وقف الحرب، وتتجدد جبهات البحر الأحمر ولبنان والعراق، فتتعطل الممرات وتزداد كلفة الطاقة والشحن، وتتحول فلسطين إلى مركز اشتعال إقليمي طويل.

السيناريو الأكثر ترجيحاً:

تسوية انتقالية هجينة: تهدئة أمنية نسبية، إعمار محدود ومشروط، ضغط دولي لفظي نحو حل الدولتين، دون اختراق سياسي حاسم. سيبقى هذا المسار هشاً وقابلاً للانفجار.

التوصيات

1 ينبغي التعامل مع القضية الفلسطينية بوصفها مفتاح استقرار جيو-اقتصادي إقليمي لا ملفاً إنسانياً فقط.

2 المطلوب عربياً بناء مقاربة تربط أي اندماج إقليمي لإسرائيل بثلاثة شروط: وقف الحرب، منع التهجير والضم، ومسار سياسي واضح للدولة الفلسطينية.

3 يجب إنشاء منصة عربية-دولية لإعادة إعمار غزة تحت مرجعية فلسطينية واضحة، حتى لا يتحول الإعمار إلى بديل عن السيادة.

4 على المستوى الإعلامي والدبلوماسي، يجب نقل الخطاب من "مأساة غزة" إلى "استحالة بناء شرق أوسط اقتصادي مستقر مع استمرار إنكار الحقوق الفلسطينية".

الخلاصة:

القضية الفلسطينية عادت من هامش الترتيبات الاقتصادية إلى قلبها. ومن لا يضع فلسطين في معادلة الممرات والطاقة والتطبيع والأمن، سيبني خرائط اقتصادية فوق أرض سياسية قابلة للاشتعال..

ASAM
STRATEJİK ARAŞTIRMALAR
STRATEGIC STUDIES

www.asamcenter.com
info@asamcenter.com

ASAMCENTER